



Au service
des peuples
et des nations

يوم دراسي في موضوع:

" الفوارق وآفاق الحركة الاجتماعية "

كلمة السيد نزار بركة
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الرباط، الثلاثاء 12 مايو 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرباط؛
السيد مدير مكتب التقرير العالمي حول التنمية البشرية؛
السيد المدير العام للمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية؛
السيدات والسادة ممثلو برامج منظومة الأمم المتحدة بالرباط؛
سعادة السفراء وأعضاء الهيئة الدبلوماسية لدى المملكة المغربية؛
السيدات والسادة ممثلو المنظمات الشببية وفعاليات المجتمع
المدني؛

السيد الأمين العام للمجلس؛
السيدات والسادة أعضاء المجلس؛

السيدات والسادة نساء ورجال الصحافة والإعلام؛
حضرات السيدات والسادة؛

- يسعدني أن أفتتح أشغال هذا اليوم الدراسي الهام التي ينظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول موضوع: " الفوارق وآفاق الحركة الاجتماعية بالنسبة إلى الشباب خاصة"؛
- وهو موضوع لا تخفى عنكم أهميته وراهنيته اليوم على الصعيدين الدولي والإقليمي، وخاصة بالنسبة للبلدان التي تشهد انتقالات اجتماعية وديمقراطية

وسياسية واقتصادية مطردة، على غرار ما تعرفه دول المنطقة في السنوات الأخيرة، وفي إطار التفاعل مع تطلعات مواطنات ومواطني هذه البلدان إلى الديمقراطية المقترنة بتحسين ظروف العيش، وتكافؤ فرص وإمكانيات الولوج إلى التنمية الشاملة والشغل والارتقاء الاجتماعي، لا سيما بالنسبة للشباب والنساء؛

● واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أرحب بالسيدات والسادة المشاركين من خبراء وفاعلي المجتمع المدني وممثلي السلك الدبلوماسي المعتمد بالمغرب؛

● كما أتوجه بالتحية والشكر الجزيل إلى السيد (Bruno Pouezat) الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب، على عزمه لتنظيم هذا اللقاء الدراسي بتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وعلى تعبئته لأطر وخبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي مقدمتهم السيد (Selim Jahan) السيدات والسادة ممثلو برامج منظومة الأمم المتحدة بالرباط، من أجل تقديم ومناقشة نتائج وخلاصات التقرير الهام الذي تم إنجازه مؤخرا حول "مواجهة الفوارق والتفاوتات في الدول النامية"؛

حضرات السيدات والسادة؛

● إن المقاربة التي يعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إعداد تقاريره وإبداء الرأي حول القضايا المحالة إليه، هي مقاربة مندمجة تشاركية مبنية على فعالية الحقوق الفردية والجماعية، وعلى محاربة كل أشكال التفاوت والتمييز، سواء القائمة على الجنس، أو الفئوية، أو ما تعلق منها بالفوارق الاجتماعية والمجالية؛

● على اعتبار أن هذه الفوارق، بمختلف مستوياتها، في الولوج إلى الحقوق والخدمات الأساسية، تشكل عوائق بنيوية أمام الحركة الاجتماعية ببلادنا،

بما تعنيه من محاربة للتوريث الجيلي للفقر عن طريق التمدرس والصحة والسكن اللائق، وتوفير أسباب الارتقاء للجميع، رجالا ونساء، ولا سيما الشباب منهم، في المدن كما في القرى على حد سواء، مع إيلاء العناية للفئات ذات الاحتياجات الخاصة؛

● بل إن تفاقم مظاهر التفاوت من شأنه أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي المستدام، وَيَمَسُّ بالتماسك الاجتماعي، ويُضعف الحياة الديمقراطية؛

● وفي هذا الصدد، بلور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار "مرجعية المعايير والأهداف"، التي أعدها سنة 2011، "من أجل ميثاق اجتماعي جديد"، جملةً من المؤشرات ومسالك العمل الرامية إلى ضمان ولوج عادل ومنصف إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي، وتحقيق المساواة والإدماج والحماية والتضامن لفائدة الفئات الأكثر خصاصة، والأكثر عُرضةً للتهميش والإقصاء الاجتماعي والترابي؛

● وتفعيلا لهذه المرجعية، التي يعتبرها المجلس خارطة طريق لإرساء نموذج مجتمعي متوازن ومتماسك بين مختلف أفرادهِ وفئاتهِ ومجالاتهِ الترابية، أنجز المجلس مجموعة من التقارير، سواء في إطار الإحالة أو الإحالة الذاتية، التي تستهدف تلك الفئات بتشخيص واقع الحال، واقتراح توصيات للنهوض بأوضاعها: من بينها:

- التقرير حول المساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية، بما في ذلك الولوج إلى سوق الشغل والتفاوت في الأجور، والتدرّج الوظيفي، ومناصب المسؤولية والقرار وغيرها ؛
- التقرير حول احترام حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وإدماجهم، ورأي المجلس حول مشروع القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛

○ رأي المجلس حول مشروع القانون المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، بما في ذلك حماية الطفولة، وتوفير الحماية الاجتماعية لهذه الشريحة، وإدماجها في الدورة الاقتصادية؛

○ مجموع التقارير التي تنصب على قضايا الشباب في المشاركة والتشغيل والإدماج عن طريق الثقافة، وتدبير وتنمية الكفاءات البشرية كرافعة أساس لنجاح الجهوية المتقدمة، ولا سيما في إطار النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية.

بحيث لا ننظر إلى الشباب كفئة عمرية فحسب، ضمن الهندسة الديمغرافية للدول، وإنما باعتبارهم أهم الموارد والطاقات والإمكانات المستدامة التي تتميز بها الشعوب والأمم في خلق الثروة الوطنية، والداعمة لتنميتها وتقدمها؛

● وهنا، تجدر الإشارة إلى أن دستور فاتح يوليوز 2011 قد أفرد عناية خاصة للشباب من أجل:

○ توسيع وتعميم مشاركتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنتخبة وتجديد النخب؛

○ ومساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجموعية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني؛

○ وتيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية؛ مع توفير الظروف المواتية لتفتح طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات؛

○ إحداه مجلس استشاري للشباب والعمل الجموعي بغاية تحقيق هذه الأهداف ، وهو المجلس الذي سيكون عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ونراهن على أن يعزز التركيبة التعددية والمنهجية التشاركية لهذا الأخير؛

حضرات السيدات والسادة؛

- لا يخفى عنكم مدى الجهود المتواصلة التي يبذلها المغرب، ابتداء من نهاية التسعينيات من القرن الماضي، لمواجهة إشكاليات الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتصحيح العجز والاختلالات المتراكمة في هذا الصدد، سعيا إلى إرساء نموذج تنموي مندمج وإدماجي حيث تتوزع منافع النمو بكيفية عادلة ومنصفة على جميع الشرائح والمناطق، مع اعتماد آليات وبرامج تستهدف المعوزين والفئات الهشة، وكذا المناطق التي تعاني من التهميش والعزلة وصعوبة الولوج إليها؛
- صحيح أن المغرب، على غرار العديد من الدول النامية والاقتصاديات الصاعدة التي عرفت تسريعا في معدلات النمو خلال العشرية الأخيرة، لا زال يسجل نسبة مرتفعة على مستوى الفوارق الاجتماعية، بحيث انتقلت على مدى السنوات الماضية، حسب "مؤشر جيني"، من 39 إلى 40.9% ؛
- ولكن، تبقى هذه النسبة المسجلة أقل مقارنةً مع دول أخرى، رغم معدلات النمو المرتفعة التي تحققت (جنوب إفريقيا: 63.1% / البرازيل: 53.9% / ماليزيا: 46%)؛
- وما كانت لمظاهر التفاوت إلا أن تتفاقم لولا اعتماد السلطات العمومية لسياسات إرادية واستراتيجية إصلاحية، ساهمت في تقليص حدتها وتداعياتها، من قبيل:

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي ساهمت في انخفاض معدل الفقر بأكثر من الثلث، ليستقر في حدود 8.9%؛
- تطوير الحماية الاجتماعية من خلال وضع التأمين الإجباري عن المرض، وبرنامج المساعدة الطبية للمعوزين؛
- إصلاح السياسة الجبائية التي رفعت من عتبة الدخل المعفية من الضريبة على الدخل (4000 درهم شهريا)، مع تخفيض الحد الأقصى للضريبة بأربع نقط (من 42 إلى 38)%؛
- تقليص الفوارق بين الأجور في الوظيفة العمومية من 32 إلى 16 مرة؛
- الشروع في تفعيل شبكات الأمان، لا سيما من خلال برنامج تيسير لدعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي في العالم القروي؛
- تنفيذ برامج تعميم الكهرباء والماء الشروب وفك العزلة عن العالم القروي؛ وإحداث أقطاب تنمية تنافسية في بعض الجهات، في إطار سياسة الأوراش الكبرى؛
- ورغم أهمية هذه السياسات والبرامج وغيرها من الإجراءات والتدابير المتخذة، فإن أثرها الملموس على مستوى معيشة الساكنة المستهدفة، يظل محدودا وفي حاجة إلى المزيد من النجاعة والفعالية والاستهداف، وذلك:
 - لمواجهة المفارقات العنيدة فيما يتعلق بالمساواة بين النساء والرجال، خاصة في المجال الاقتصادي وقابلية التشغيل وسوق الشغل؛
 - لتقوية وتوسيع الطبقة المتوسطة التي لم تستفد بكيفية منصفة من ثمار النمو في العشرية الأخيرة؛
 - لإدماج أنشطة الاقتصاد غير المنظم الذي يساهم في تطوير الفوارق الاجتماعية؛

○ للرفع ودعم وتيرة الحركة الاجتماعية بين الأجيال، لا سيما لفائدة الشرائح التي تعجز، في ظل الظروف الحالية من ركوب المصعد الاجتماعي، مثل النساء والشباب، وساكنة العالم القروي، وذوي الاحتياجات الخاصة. مما يتطلب إصلاح منظومة التعليم والتكوين لكي تستعيد المدرسة وظيفتها كمصعد اجتماعي.

حضرات السيدات والسادة؛

● في الختام، أرحب بكم مرة أخرى، وإني على يقين بأن ما سيتمخض عن هذا اللقاء الدراسي من تحليل ومقارنات واقتراحات مفيدة، ستشكل بالنسبة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رصيذا إضافيا تشاركيا نابعا من الحوار والنقاش، في مقاربة الإشكاليات التي تطرحها مسألة الفوارق، وبلورة البدائل الكفيلة بالدفع بالحركة الاجتماعية ببلادنا، لا سيما فيما يتعلق بتطوير فرص الولوج إلى التنمية البشرية، والتكوين، والشغل، وروح المبادرة، والنهوض بطاقات الإبداع والابتكار لدى الشباب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.